

Arabia Cotton Ginning Company

28 Talaat Harb St., Cairo - Egypt.

Postal Code 11511

Tel.: 25758623 - 25756012 Fax: 27730024

E-mail: acgc@arabcot.com



الشركة العربية لحليج الأقطان

٢٨ ش طلعت حرب - القاهرة - مصر

كود بريدي: ١١٥١١

ت: ٢٥٧٥٨٦٢٣ - ٢٥٧٥٦٠١٢ - فاكس: ٢٧٧٣٠٠٢٤

تحريراً في ٢٠١٦/١٠/١٩

السادة / البورصة المصرية

ادارة الإفصاح

تحية طيبة وبعد،،،

مرفق طيه الخطاب الوارد إلى الشركة من الامانة القنية لفض منازعات الاستثمار والخاص بالنزاع القائم بين الشركة ومحافظ كفر الشيخ حيث قررت اللجنة إلزام محافظة كفر الشيخ بإلغاء القرار رقم ٢٧٤٣٥ لسنة ٢٠١٤ الصادر بالاستيلاء على القطعة محل النزاع كتنخيص للمنفعة العامة وترك أمر طلب التعويض للقضاء .

وقد تم اعتماد هذا القرار من مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٠١٦/٠٩/٢١ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس قطاع الميزانية وشنون المساهمين

يوسف محمدي





الأمانة الفنية للجنة الوزارية
لفض منازعات الاستثمار

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
صادر مكتب رئيس الهيئة
رقم التقييد: ٥١٠٦ / ر
التاريخ: ٢٠١٦/١٠/١٤
الرفقات: -

السيد الأستاذ / رئيس مجلس إدارة
شركة العربية لحليج الأقطان

٢٨ شارع طلعت حرب - القاهرة

تحية طيبة وبعد ،،،

بالإشارة الى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٧٣ لسنة ٢٠١٥ الصادر بتاريخ ١٧ / ٥ / ٢٠١٥ ، وما نصت عليه المادة الثانية عشرة من ذلك القرار " بأن تتولى الأمانة الفنية إجراءات الاخطارات بالطلبات والجلسات وسائر الأعمال التي يتطلبها نظر المنازعة وما يصدر عن الأمانة الفنية أو اللجنة الوزارية من قرارات تمهيدية..... "

أود الاحاطة أن اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار قد نظرت في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٦/٨/٣٠ النزاع القائم بين شركة العربية لحليج الأقطان ومحافظة كفر الشيخ بشأن طلب الشركة : أولاً: إلزام محافظة كفر الشيخ بإلغاء القرار رقم ٢٧٤٣٥ لسنة ٢٠١٤ الصادر بالاستيلاء على قطعة الأرض محل النزاع للمنفعة العامة.

ثانياً : أحقية الشركة العربية لحليج الأقطان في التعويض عن الأرض المملوكة لها والتي دخلت ضمن امتداد شارع الكورنيش والجلاء بمدينة دسوق والمستحدثين بموجب قراري محافظ كفر الشيخ رقمي ٢٩٣ ، ١١٠٣٠ لسنة ٢٠١٤ وفقاً لأسس التعويض المنصوص عليها بقانون نزع الملكية للمنفعة العامة المنظمة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ .

حيث قررت اللجنة :

" إلزام محافظة كفر الشيخ بإلغاء القرار رقم ٢٧٤٣٥ لسنة ٢٠١٤ الصادر بالاستيلاء على القطعة محل النزاع كتخصيص للمنفعة العامة ، وترك أمر طلب التعويض للقضاء.

وقد تم اعتماد هذا القرار من مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢١ / ٩ / ٢٠١٦ .
يرجى التفضل بالاحاطة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

الرئيس التنفيذي للهيئة
نائب رئيس الأمانة الفنية للجنة الوزارية
لفض منازعات الاستثمار


محمد خضير